

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

.

وكذا لو قال بعد السلام برك الله لك في صفقتك ذكره الآمدي والمصنف وغير واحد وصحه في الرعاية وقدمه في الفروع وكذا لو دعا له بالمغفرة ونحوه وفيهما احتمال تسقط بذلك .
الثانية الحاضر المريض والمحبوس كالغائب في اعتبار الإشهاد فإن ترك ففي السقوط ما مر من الخلاف .

الثالثة لو نسي المطالبة أو البيع أو جهلها فهل تسقط الشفعة فيه وجهان وأطلقهما في الفروع .

قال في المغني إذا ترك الطلب نسيانا له أو للبيع أو تركه جهلا باستحقاقه سقطت شفعته وقدمه في الشرح .

وقاسه هو والمصنف في المغني على الرد بالعيب وفيه نظر .

وفيه وجه آخر أنها لا تسقط .

قلت وهو الصواب .

قال الحارثي وهو الصحيح وقال يحسن بناء الخلاف على الروايتين في خيار المعتقة تحت العبد إذا مكنته من الوطاء جهلا بملكها للفسخ على ما يأتي .

وإن أخره جهلا بأن التأخير مسقط فإن كان مثله لا يجهله سقطت لتقصيره وإن كان مثله يجهله فقال في التلخيص يحتمل وجهين .

أحدهما لا تسقط .

قال الحارثي وهو الصحيح وجزم به في الرعاية والنظم والفائق .

قلت وهو الصواب .

والوجه الثاني تسقط .

ويأتي في كلام المصنف إذا باع الشفيع ملكه قبل علمه .

ولو قال له بكم اشتريت أو اشتريت رخيما فهل تسقط الشفعة فيه وجهان وأطلقهما في

التلخيص والرعاية والفروع